ملك غيره لا يثبت في الباقي على ما ورد انه لا يجزي في
آخر ما ذكر في الكتاب ويجاب عنه بتغليب جانب
المثبت للنسب احتياطا الا يرى انه يسقط الحد عنه
بمثل هذا الطريق ويجب العقر فكذلك يثبت النسب
بمثله بل دعوة وقوله فيستقيه الملك
في نصيب صاحبه قال في النهاية هذا على اختيار بعض
المشايخ واما الاصح من المذهب فالحكم مع علته
يقربان ما عرف في اصول الفقه وقوله يجوز ان
يكون مراده بالتعقيب التعقب الذاتي دون
الزماني وح يكون وارد اعلى الاصح من المذهب
وقوله بخلاف الدب اذا استولد جارية
ابيه لان الملك هناك يثبت شرطا للاستيلاد
فيستند به وهذه العقرة من الشريك والولد
من حيث ان ملك الشريك في النصف قائم وقت
العلوق وذلك يكفي الاستيلاد فيجعل بملك نصيب
صاحبه حكما للاستيلاد فيكون الوطي واقعا في غير
ملكه وذلك يوجب الحد لكنه
يسقط بشبهة الشركة فيجب العقر واما الاب
فلم يكن له ملك في الجارية وقد استولدها
فيجعل ملكه فيها شرطا للاستيلاد فلا ملكه حملا لامره
على الصلاح فيكون الوطي في ملكه والوطي فيه
لا يوجب العقر والمراد بالعقر مهر المثل فيكون
الشريك ضامنا نصف مهر مثلها هكذا في مبسوط
شمس الائمة السرخسي وفي مبسوط شيخ الاسلام
والمحيط العقر قدر ما يباح وهذه المراة لو كان

الاستحسار

الاستحسار للزنا هلا لا وقوله فلم يتعلق
منه شيء على ملك الشريك لانه كما علقت العلقة
حر الاصل لان نفقة العلقة على ملكه وانه يستتبع
ثبوت الرق فيه لما ذكرنا من ترجيح مثبت النسب
وان ادعيا معا ثبت نسبه منهما قال المعنى
معناه اذا حملت على ملكهما وانما قيد بذلك لانه
اذا كان الحمل على ملك احدهما فكما حاز استولدها
هو واخرجها ام ولد له لان نصيبه منها صار ام ولد
له والاستيلاد لا يتجزى فيثبت في نصيب شريكه
ايضا وقال الشافعي يرجع الى قول القائفة وهي
جمع القائف كالباعة في جمع البايع وهو الذي يتبع
آثار الاباعر في الابنا من فاتت اثره اذا انتفه نو
والقيافة في بني مدلج منهم المحرز لان انتساب الشبه
من شخصين مع علمنا ان الولد لا يخلق من مايين
اي من مايعين محللين متفاوتين فعملنا بالشبه وقد
سر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقول القائف
في اسامة وفي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
دخل على عايشة واسامة بن زيد وجهه يبرق من
السرور فقال اما علمت ان محززا مدلجيا مر باسامة
وزيد وهما مضطجعان قطيفة قد غطى رؤسهما
وادجلهما بادية فقال ان هذه الاقدام بعضها
من بعض ولو كان الحكم بالشبه باطلا لما جاز اظهار
السرور ولوجب عليه الرد والانكار ولنا كتاب
عمر الذي سنوضح في هذه الحادثة ليسا فليس عليهما
ولو سابين لهما هو انه انما يريد بذلك ويريهما وهو

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)